المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل
The Scientific Journal of King Faisal University
العلوم الإنسانية والإدارية
Humanities and Management Sciences

المقاصد التداولية للتقديم والتأخير في كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي(606هـ)

باديس لهويمل
قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

The Pragmatic Purposes of Anastrophe in the Book Entitled "Nihayat El Ijaz Fi Drayat Al Iajaz" by Ar-Râzi and Dated 1210

Badis Lehouimel
Department of Letters and Arab Language, Faculty of Arts and Languages, University of Mohamed Khider, Biskra, Algeria

KEYWORDS
الكلمات المفتاحية
Arabic rhetoric, speech acts, pragmatics, context, use, meaning
أفعال الكلام، الاستعمال، البلاغة العربية، التداولية، السياق، المعنى

RECEIVED الاستقبال 03/04/2020
ACCEPTED القبول 05/05/2020
PUBLISHED النشر 01/03/2021

https://doi.org/10.37575/h/art/2293

الملخص

يسعى هذا المقال إلى معالجة قضية التقديم والتأخير وأثرها في نظم الكلام وانسجامه عند الإمام الرازي (ت 606هـ) في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، كما يحاول المقال كشف أهم المقاصد التداولية للتقديم والتأخير حسب رؤية فخر الدين الرازي (ت606هـ)، وهو تصور تجاوز به –مثله مثل باقي البلاغيين - ما قاله النحاة في الظاهرة وبنوا تحليلاتهم له على فكرة معاني النحو ومقاصد الخطاب، وهي فكرة تتقاطع معرفيًا مع اللسانيات التداولية، خاصة في نظرية أفعال الكلام والقصدية وفق ما سنبيّنه في الدراسة. لنصل إلى بيان أنّ التقديم والتأخير في البلاغة العربية من خواص تراكيب الكلام التي يتم صياغتها حسب القصد ومقام التواصل، فتجاوز البلاغيون بذلك تحليلات النحاة العرب من جهة، واقتربوا من التحليل التداولي الحديث الذي يركز في دراسته اللغة على القصدية والسياق بنوعيه.

ABSTRACT

This article seeks to shed light on the issue of anastrophe, its impact on speech systems, and its consistency, in the book "Nihayat El Ijaz Fi Drayat Al Iajaz." The article also attempts to uncover the most important pragmatic purposes of anastrophe according to the vision of Fakhr Ad-DînAr-Râzî (dated 1210). This is a concept that, like those put forward by other rhetoricians, surpassed what grammarians had said about the phenomenon, based on the idea of the meaning of grammar and the purposes of discourse. This idea intersects with pragmatic linguistics, especially with the theory of speech and intentionality, as we will show in the study. The purpose is to show that anastrophe in Arabic rhetoric shares properties with other speech structures that are formed according to the speaker's intention and context. Thus, the rhetoricians surpassed the analyses of the Arab grammarians while also coming close to modern pragmatic analysis, which focuses on intentionality and the two types of context in the study of language.

1. مقدمة

أشار البلاغيون العرب أنّ النظم الكامل تكون فيه الجمل متعلقًا بعضها بعضًا، بصورة شديدة التّلاحم وقويّة الارتباط، ودقيقة الاختيار في التعبير عن المقاصد الإبلاغية بما يتناسب مع مقتضى الحال، وبيّنوا أنّ للنّظم وجوهًا عديدة بينها فروق دقيقة في الاستعمال، هذه الوجوه تشكل خواص لتراكيب الكلام، فعرضوها في كتبهم وبينوا حركية المعنى من خلالها، وشرحوا كيف تُسهم بدرجة كبيرة في النّظم، وتشكّل نظامًا خاصًا تختلف أساليبها التعبيرية في الكشف عن المعنى، وتكشف في صورتها العامّة عن منطق العربيّة في الاستعمال ومنها: التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والحذف والإضمار والإيجاز، ومواضع استعمال إنّ وإنما وسياقاتها التداولية.

والتّقديم والتّأخير في اللغة العربية[1] والبلاغة بصفة خاصة من آليات النّظم ومباحثه المرتبطة بالمعنى، وهو باب من أبواب علم المعاني التي تؤدّي وظائفَ تداولية مهمّة ترتبط أيما ارتباط بمقامات الاستعمال، فالتقديم والتأخير «من الظواهر التركيبية التي تسعى إلى نقل المعنى من إطاره الإخباري إلى إطار جديد وفق مقتضيات المقام والسّياق، قصد التّأثير في المتلقي لتغيير موقفه أو لتعزيز موقف حاصل لديه»[2].

وقد أولاه البلاغيون أهمّية بالغة نظرا لقيمته البلاغية والتواصلية في التعبير عن المعاني بدقة، ولما يُسهم به في اتساق النص وانسجامه، على غرار ما فعل عبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ) في دلائله حيث أسهم أيما إسهام في شرحه وبيان أثره في تحريك المعنى وضبطه في سياق حديثه عن الإعجاز القرآني الذي يكمن في النظم ومن قضاياه التقديم والتأخير، وعلى نهجه سار سائر البلاغيين ، ومنهم فخر الدين الرازي في كتابه نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، حيث نجده تأثر كثيرا بكتابي الجرجاني ونهل منهما كثيرا، وقدّم لنا تحليلا وتنظيما لمباحث **التقديم والتأخير** ، فتراه يعرض للظاهرة في باب مستقلّ ضمن الجملة المخصّصة للنظم ويفصّل فيها من كل جوانبها، في حين نجد هذه الظاهرة مبثوثة في كتاب الدّلائل وموزّعة في صفحات عديدة ومتباعدة، لا في كتاب الدّلائل وحده، وإنما امتدّ الحديث عنها في مباحث أخرى من كتاب الأسرار، ومن أجل ذلك سنحاول توضيح الفكرة من خلال كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. من خلال النقاط الآتية:

- ضبط مصطلحي
- التقديم والتأخير حسب الرازي
- القواعد التداولية للتقديم والتأخير في الاستفهام بالهمزة
- القواعد التداولية للتقديم والتأخير في الإثبات (الخبر المثبت)
- القواعد التداولية للتقديم والتأخير في سياق النفي

2. ضبط مصطلحي

نروم في هذا العنصر تحديد مصطلحات الدراسة وضبطها من خلال تقديم تعريف للتداولية ونظريتي أفعال الكلام والقصدية.

1.2. التداولية (Pragmatics):

معلوم أنّ اللغة وسيلة للتواصل والتبليغ عن كلّ ما يجول في الخواطر والأذهان، وأداة الإنسان الأولى للتحاور مع أقرانه، وهي إزاء تحقيق هذه الوظيفة، تقوم على جملة من العناصر اللغوية التبليغية، وجب مراعاتها من طرف المتخاطبين حتى يتمّ الفهم والإفهام.

هذه العناصر كانت ولا تزال محلّ عناية الباحثين قديما وحديثا، ولعلّ من أهم النظريات اللّسانية والتخصصات المعرفية الحديثة التي تعالجها، "التداولية(pragmatics)[3]. وهي في أبسط تعريفاتها الإجرائية دراسة للغة أثناء الاستعمال، فتُعنى في سبيل ذلك بأقطاب العملية التواصلية؛ «فتهتم بالمتكلّم ومقاصده، بعدِّه مُحركًا لعملية التواصل، وتراعي حال السّامع أثناء الخطاب، كما تهتمّ بالظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية

[1] هذه الدراسة مستلّة من بحثي للدكتوراه عن الرازي والموسومة ب اللغة ومنطق الاستعمال في كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي متابعة بلاغية تداولية، رسالة دكتوراه في الآداب واللغة العربية تخصص علوم اللسان العربي، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018. وهي برعاية المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي بالجزائر. ضمن مخبر وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها(جامعة بسكرة)

[2] العزي: التداولية في التفكير البلاغي غرر البلاغة نموذجا، ص216.

[3] يعد الباحث المغربي "طه عبد الرحمان" أول من استحدث المصطلح وأدخله في الثقافة اللسانية العربية من خلال وضعه مصطلح "التّداوليات" مقابلا للمصطلح الأجنبي " pragmatics "، سنة 1970 نظرا لما يحمله المصطلح من جذور تراثية تدلّ على معنى التواصل والتفاعل يقول "طه عبد الرحمان":« وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي(براغماتيقا) لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيين: الاستعمال والتّفاعل معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم»، عبد الرحمان، طه.2000. في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص27.

المؤلف المراسل: باديس لهويمل b.lehouimel@univ-biskra.dz ،00213662539103 Corresponding Author: Badis Lehouimel

التواصلية، ضمانا لتحقيق التواصل من جهة، ولتُشغّلها في الوصول إلى غرض المتكلّم وقصده من كلامه من جهة أخرى»[4].

فهي إذن علم تواصلي جديد، يهتمّ بمقاصد اللغة أثناء استعمالها، والمعاني الموظفة داخل التراكيب مباشرة كانت أم مُضمرة، وتوظّف التداولية جملة من القضايا التي تنطوي تحتها، استمدّتها من انفتاحها على كثير من مكاسب المعرفة الإنسانية المختلفة، تستند إليها بحسب طبيعة الدراسة ومجالها، مما جعلها تتبوّأ مكانة رفيعة في البحث اللساني المعاصر، ومن هذه النظريات أفعال الكلام، والاستلزام الحواري، ومتضمنات القول، والقصدية، والحجاج، والإشاريات، وسوف نركز في توطئتنا هذه على تعريف أهم ما يرتبط ببحثنا ممثلا في أفعال الكلام، والقصدية .

2.2. أفعال الكلام (Speech Acts) :

ظهرت نظرية أفعال الكلام معّ "جون لانجشو أوستين"(J.L. Austine)، في محاضرات ألقاها في جامعة أوكسفورد oxfod ما بين سنتي (1954،1952) ومحاضرات أخرى ألقاها في هارفارد سنة 1955، ونشرت بعد وفاته بعنوان "كيف نفعل الأشياء بالكلمات؟ (How to do things with word)[5]. وقد كانت محاضراته ردّا على فلاسفة الوضعية المنطقيّة، الذين درجوا على اعتبار وظيفة اللغة وصف وقائع العالم الخارجي وأنّ معيار الحكم على جملة ما هو معيار "الصدق" أو "الكذب"، بالنظر إلى مطابقة الواقع أو عدم مطابقته، فعدَّ "أوستين" هذا الرّأي مغالطة وصفية، ذلك أنّ هناك جملا «لا تصف ولا تخبر بشيء، ولا تثبت أمرا على وجه الإطلاق، ومن ثمّ فهي لا تدل على تصديق ولا تكذيب، وعلى ذلك فالنطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه»[6].

وبذلك وصل أوستين إلى كون تحليل المناطقة الوضعيّين خاطئ ولا يهتم بالتراكيب في سياقاتها الاستعمالية، ولو حدث ذلك لوجدوا أنّ كثيرا من الجمل التي اعتبروها عبارات وصفية، هي في الحقيقة عبارات إنجازية إذا قيلت في سياق معين، فعندما أقول: «إنّني أتّخذ هذه المرأة لتكون لي زوجة شرعية، في ظروف ملائمة، فإنّني لا أكتب تقريرا عن الزواج، وإنّما أنغمس في الزّواج من قمة الرّأس إلى أخمص القدمين»[7].

فالفكرة الأساس عند "أوستين" هي وجوب الحكم على الجمل في سياقات استعمالها لا وهي منعزلة، فوضع مفهوم "نظرية الأفعال اللغوية" وميّز فيها بين ثلاثة أنواع من الفعل: الفعل اللّفظي، والفعل الإنجازي، والفعل التّأثيري أو الفعل الناتج عن القول،« ويتضمن فعل القول بدوره ثلاثة أفعال لغوية فرعية: "فعلا صوتيا"، و"فعلا تركيبيا"، و"فعلا دلاليا"، ويشكل الفعل الصوتي التّلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معيّنة، والفعل التركيبي تأليف مفردات طبقا للقواعد التركيبيّة للغة معيّنة، والفعل الدلالي استعماله هذه المفردات حسب دلالات وإحالات معيّنة، ويواكب فعل القول بفروعه الثلاثة، فعل الإنجاز المعبّر عن قصد المتكلِّم من تلفّظه بالعبارة، كأن يخبر أو يسأل أو يعِد أو ينذر أو يوعد، كما يواكبه فعل التّأثير الكلامي أي الأثر الذي يخلِّفه التّلفظ بالعبارة لدى المخاطب كأن يستبشر أو يرعب أو ينفعل أو يطرب أو يغضب»[8].

وجّه "أوستين" اهتمامه إلى الفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول)، بعدّه صلب العملية اللسانية كلها، لذلك بحث عن الأصناف التي تتفرع عن هذا الفعل، من خلال قياس قوّته الإنجازية la force illocutoire، فأحصى خمسة أصناف، طوّرها بعده تلميذه "جون سيرل" فأدخل بعض التّعديلات على نظرية الأفعال الكلامية في سبيل تطويرها، ويتمثّل إسهامه الرئيسي في «التّمييز داخل الجملة بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حدّ ذاته، وهوّ ما يُسمّيه وَاسِم القوة المتضمّنة في القول، وما يتّصل بمضمون العمل، وهو ما يُسمّيه واسِم المحتوى القضوي»[9].

ففي جملة من قبيل "أعدك بأن أراجع دروسي" نجد أنّ "أعدك" تشكّل واسم القوة المتضمنة في القول و"أن أراجع دروسي" هي واسم المحتوى القضوي، وبالتالي فان المتلفّظ بالجملة "أعدك بأن أراجع دروسي"، يقصد الوعد بمراجعة دروسه، وهو ما تحقّق له من خلال توظيف قواعد لغوية تواضعية، تفيد الوعد عبّر من خلالها عن قصده ونيته في الوعد بالمراجعة، "أعدك بمراجعة دروسي" لأنه ينوي أثناء تلفظه بالجملة أن يبلغ قصده لمخاطبه الذي يعرف القواعد المتحكمة في مدلولات تراكيب اللغة التي يتكلمانها وبناء على ذلك يكون للمتكلم المتلفظ بالجملة السابقة مقصدان من كلامه :

- الوعد بمراجعة الدروس أولا.
- تبليغ هذا الوعد إلى السّامع من خلال إنتاج جملة "أعدك بمراجعة دروسي" بموجب قواعد اللغة التّواضعية المتحكمة في مدلولات كلمات اللغة المشتركة.

وقد مثّلت أبحاث "جون سيرل" (j.searle)، مرحلة النّضج والضّبط المنهجي لنظرية الفعل الكلامي، قبل أن تتطوّر أكثر على يد العلماء من بعده، بخاصة مع "فندرليش" (wunderlich)، الذياهتمّ أكثر بناحية المستمع(المتلقي).

فالفعل الكلامي كل ما يحمله التركيب اللغوي من أعمال تتحقق بمجرّد التلفظ به، فالتّحدث بلغة ما يعني تحقيق فعل لغوي أو أكثر بمجرد التلفظ بألفاظ تلك اللغة بمعنى «أنّ كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يُعدّ نشاطا مادّيا نحويا، يتوسّل أفعالا قولية Actelocutiores لتحقيق أغراض إنجازية Actesillocutiores(...)غايات تأثيرية Actesperlocutoirs تضفي ردود فعل المتلقي»[10].

3. التقديم والتأخير حسب رؤية الرازي البلاغية

إنّ رؤية الرازي البلاغية للتقديم والتأخير، لا تكاد تختلف عمّا أورده عبد القاهر الجرجاني فيها، فبيّن أهمّيته وعرض مباحثه وقضاياه، وفصّل في وظائفه التداولية داخل الخطاب، وفروق الأداء بين تراكيبه في الاستعمال.

وقد بدأ فخر الدّين الرازي حديثه عن التقديم والتأخير بتقسيمه إلى وجهين:

- تقديم على نيّة التأخير: كخبر المبتدأ إذا قُدّم عليه والمفعول إذا قُدّم على الفاعل.
- تقديم لا على نيّة التّأخير: بل لأجل نقل الشيء من حكم إلى حكم آخر نحو تقديم المفعول على الفعل فيصبح مبتدأ أو أن تجيء إلى اسمين يصحّ كل منهما أن يكون مبتدأ والآخر خبرا له.

والرازي في عرضه لهذين الوجهين لا يختلف عمّا أورده الجرجاني، فلم تُرضه الحدود التي ركن إليها النّحاة في التقديم والتّأخير، حيث بيّن أنّه لا يكون لأجل العناية والاهتمام بأمر المقدّم فقط، حيث نجد الرازي يورد نصًّا لسيبويه يتحدّث عن الفاعل والمفعول، ممّا جاء فيه أنّه «عندما يُذكر الفاعل والمفعول كأنّهم يُقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم»[11].

فالرازي يسير مع الجرجاني في أنّ رأي النحاة حول التقديم والتأخير غير كافٍ وأنّ الظاهرة لا تقتصر على ما قاله النّحاة، بل تتعدّاه إلى التعبير عن المقاصد بفروق دقيقة بين التراكيب لكل منها مقام معيّن، فالتقديم والتأخير« لا يأتي لإبراز الفائدة في الكلام أو عدم الفائدة، وإنما يأتي لتمييز المعاني المختلفة التي تدور في ذهن المتكلّم، والتي يريد إيصالها إلى المستمع»[12]، وهنا تبرز قيمته التداولية في نقل المقاصد وإبراز الغرض التواصلي والتعبير عنه وفق ما يقتضيه المقام (مقام الاستعمال)، لذلك نجد الرازي بعد عرضه لرأي سيبويه، يقول: « وهذا كلام جُملي في فائدة التقديم والتأخير، ولكن لابدّ من شرح ما يهمُّ تقديمه، وما لا يهمُّ في مسائل النفي والنّهي والاستفهام»[13].

فالنحاة حسب الرازي لم يلحظوا في التقديم والتأخير شيئا غير العناية

[4] لهويمل، بادیس، التداولية والبلاغة العربية، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ص18.
[5] ينظر: بوقرة، نعمان. اللسانيات اتجاهاتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ص185. ولهويمل،بادیس، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، ص25.
[6] جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص16.
[7] صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص138؛ وينظر: جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، ص133.
[8] ينظر: أحمد المتوكل:اللسانيات الوظيفية، ص20.
[9] آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص33.
[10] ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص30-45.
[11] سيبويه: الكتاب. تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، الجزء الأوّل، الطبعة الأولى، 1988، ص34؛ والرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص299؛ وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص107.
[12] عشير عبد السّلام: عندما نتواصل نغيّر، ص75.
[13] الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص299.

والاهتمام، فلم يكتف بما قالوا ولاحظ أنّ الأمر أكبر من هذا وأكثر دقّة مما تصوّروا، كونُ التقديم يحوي أسرارا بلاغية ويؤدّي وظائف إبلاغية وتداولية مهمّة، فلكلّ غرض أو دلالة بنية تركيبية مناسبة لا تصلح إلّا له، ولا يصلح إلاّ لها، وكأنّي به يشير إلى ضرورة ارتباط البنية التركيبية بالوظيفة التي تؤدّيها.

وقد عرض مباحث هذه الظاهرة بصورة منهجية ومنظّمة، تقوم على جملة من القواعد التداولية سنكتفي بعرض بعض نماذجها.

1.3. المقاصد التداولية:

يقصد بها في البحث ما يسمى في العرف التداولي بالقصدية (intentionalistic)، وهي مفهوم إجرائي يلقى اهتماما كبيرا حاليا في النّظرية التأويلية المُعاصرة، والتّداولية [14]، فالنّص موئل لتقاطعات عديدة بين المتكلم (المتلفظ بالخطاب) وبنية النص أو الخطاب، والسامع، فيكون لدينا قصد المتكلم، والقصد الذي فهمه السّامع من النّص، إضافة لما تحويه بنية النّص من: قصد وضعه المتكلم في نصه وما حواه النّص من قصد لم يقصده المتكلّم، فكانت هذه الجوانب من أهمّ ما عُني به العلماء في الدّرس الحديث متجاوزين التّصورات الشكليّة التي قصرت النّظر على النّص فقط.

ونجد في الصيغة النهاية للأفعال الكلامية التي وضعها أوستين، وطوّرها من بعده "سيرل (j.searle)، عناية بالقصديّة حيث ترتكز التداولية في دراستها اللغة على المضامين والمقاصد التداولية، وسبل فهمها وتأويلها من خلال التراكيب اللغوية وما تتضمنه من أفعال كلامية.

فمقاصد الخطاب من أهم ما يؤثر في اللغة واستعمالها، حيث يميل المتلفّظ بالخطاب إلى تعديل تراكيبه تقديما وتأخيرا، تعريفا وتنكيرا، حذفا وذكرا، بناء على ما يقصده ويتوخّى الوصول إليه في سامعه، مراعيا مقامه، وعليه فلغة المتلفظ بالخطاب معبرة عن مقاصده، وكاشفة لمعانيه، من خلال طرائقه في التأليف بين الكلمات والتراكيب التي اختارها قبلا، وهذا مقصودنا منها في دراستنا.

4. القواعد التداولية للتقديم والتأخير في الاستفهام بالهمزة

يبدأ الرازي حديثه عن التقديم والتأخير في الاستفهام بالهمزة ببيان أنّ هناك فرقًا بين تقديم الفعل أوتقديم الاسم والفعل ماضٍ، وتقديم الفعل أو الاسم والفعل مضارع.

1.4. الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعلُ ماضٍ في الاستفهام بالهمزة:

برؤية بلاغية وظيفية تربط البنية بالاستعمال، يرى الرازي أنّ كل بنية تركيبيّة في التقديم والتأخير تحمل قصدا ومعنى يختلف عن البنية الأخرى، ولها سياق خاصٌّ تُستعمل فيه، يقول: «اعلم أنّك إذا بدأتَ بالفعل فقلت: أبنَيْتَ الدّار التي كنتَ على أن تبنيها؟ كان الشّك في الفعل وكان الغرض من الاستفهام معرفة وجوده، وإذا بدأتَ بالاسم فقلتَ: أأنت بنيت هذه الدّار؟ كان الشّك في الفاعل من هو، لا في وجود الفعل»[15].

نلحظ أنّ القولين: أبنيتَ الدّار؟ وأأنتَ بينتَ الدّارَ؟ يختلفان من حيث الوظيفة التداولية التي يؤدّيانها، والقصد الذي يفيدانه؛ حيث يقع الاستفهام في التركيب الأوّل "أبنيتَ الدّار؟" على الفعل، وفيه يقع الشّك، فالقصد منه معرفة وقوع فعل البناء من عدمه. أمّا إذا قلتَ: أأنتَ بينتَ هذا؟ فيكون الاستفهام والشّك واقعين في الفاعل، من هو؟ لا في وقوع الفعل من عدمه، حيث هو مُنجز بالفعل.

ويمكن إجمال رأي فخر الدين الرازي هنا بضرورة تقديم ما يُشكّ فيه في التركيب الاستفهامي، فنُقدّم الفعل إذا شككنا في وقوعه، وأردنا الاستفهام عنه، ونقدّم الفاعل إذا شككنا وأردنا الاستفهام عنه من هو، وكلّ ذلك يرتبط بسياق الاستعمال ومقاصده، وعليه فالقاعدة التداولية التي نستخرجها «في معنى الاستفهام بالهمزة خصوصا أنّ ما وليَ الهمزة هو المشكوك فيه والمُستفهم عنه»[16]، ففي منطق الاستعمال اللغوي العربي لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم في أسلوب الاستفهام.

ويأتي الاستفهام لإفادة معانيَ أخرى تحمل أبعادا تداولية منها: التقرير والإثباتُ، ومنها الإنكار، ومن أمثلة الاستفهام المفيد للتقرير كما يرى الرازي قولك: "أأَنتَ فعلتَ ذاكَ؟ حيث يكون قصدك وغرضك أن يقرّ بأنّه الفاعل، ونحو قوله تعالى حكاية عن قوم نمرود: ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنا يَا إِبرَاهِيمُ﴾[17]،فلم يكن قصدهم أن يقرّ لهم بوجود تحطيم للأصنام، بل أن يقرّ لهم أنّ فعل التحطيم والكسر كان منه،[18] فالفعل واقع ومشار إليه في الآية، والتركيب يتضمّن فعلا كلاميًا(الاستفهام) يحمل المتلقّي على الإقرار والاعتراف بأمر استقرّ عنده، بثبوته أو نفيه.

ويستخرج فخر الدّين الرازي من الفعل الكلامي الاستفهام في مثل هذه التراكيب وسياقات استعمالها، ثلاث وظائف تداولية مهمة يحقّقها مورفيم "الهمزة" هي الإثبات والتحقيق(التقرير)، والإنكار، والتوبيخ، يقول: «واعلم أنّ الهمزة -فيما ذكرناه - تفيد تقريرا للفعل بأنّه كان، وإنكارا له لِمَ كانَ وتوبيخا لفاعله[عليه]»[19]، وهي دلالات تتحقّق بحسب الوظائف التداولية التي تفيدها ظاهرة التقديم والتأخير في الاستفهام.

وممّا ورد عند الرازي من أمثلة يأتي فيها الاستفهام بقصد الإنكار قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُم رَبُّكُم بِالبَنِينَ واتَّخَذَ مِنَ المَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾[20]، إذ الإنكار هنا مرتبط بنفس الفعل أي أصله، فالفعل لم يكن أصلا، والقصد من الاستفهام بهذه الصّيغة أنّ الله سبحانه وتعالى يُبطل بهذا ادّعاء الكفّار وقوع شيء لم يقع حقيقة، وهو جعل الملائكة إناثًا وأنّ الله سبحانه وتعالى خصّ نفسه بهم، فأفاد التركيب الاستفهامي بهذه الكيفية المخصوصة دلالة إنكارية تكذيبيّة.[21]

فالرازي يرى أنّ الإنكار يتوجّه إلى أصل الفعل على أنه لم يكن ولذلك قُدِّم، وقد يكون الإنكار متوجّهًا إلى الفاعل «كقولك لمن انتحل شعرا، أأنتَ قلتَ هذا الشّعرَ؟ كذبتَ لستَ تُحسِن شعرا مثله، فأنكرتَ أن يكون القائل هو، ولم تُنكر الشّعر»[22]، وهنا نجد خاصّية أسلوبية مهمّة أخذها الرازي عن الجرجاني وهي الانزياح بالتركيب الدّال على إنكار أصل الفعل، من خلال تقديم الفاعل أو المفعول أو غيرها، بدل الفعل بعد الاستفهام في موضع يتطلّب تقديم الفعل، وهو انزياح أسلوبي يحقق وظيفة تداولية مهمة هي زيادة توكيد الإنكار والتشديد عليه، بتحويل الدلالة الإنكارية من الفعل إلى عناصر أخرى في الجملة نحو الفاعل. على النحو الآتي:

التركيب: أأَنتَ قلتَ هذا الشّعرَ؟

أداة استفهام + فاعل + فعل.

ينزاح إلى: أداة استفهام + فعل + فاعل.

الغرض: تأكيد إنكار أصل الفعل وإبطاله، وبتعبير تداولي نقول: الزيادة في شدّة تأثير الفعل الكلامي بزيادة توكيد دلالته الإنكارية، وتضخيمها من خلال نقل حيّز الإنكار في الفعل إلى ما يجاوره من عناصر الكلام.

2.4. الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعلُ مضارعٌ في الاستفهام بالهمزة:

عقد الرازي لهذا العنصر فصلا بيّن فيه الفرق بين قولنا: أَتفعلُ؟ و أأَنتَ تفعلُ؟ ويرى أنّه يحتمل وجهين: الأوّل إنكار وجود الفعل، والثاني: الاستقباح، وهذه الرّؤية أخذها الرازي من عبد القاهر الجرجاني، ويظهر بوضوح بعدها التداولي في إنجاز أفعال كلاميّة ممثّلة في الإنكار والاستقباح،

[14] ينظر: نعمان بوقرة: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص185. وباديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، ص25.
[15] الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ، ص300.
[16] صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص241.
[17] الأنبياء: 62.
[18] الرازي. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص300؛ و عشير. عندما نتواصل نغيّر، ص76؛ وصحراوي. التداولية عند العلماء العرب، ص241، 242.
[19] الرازي. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص301؛ وينظر: دلخوش. الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز، ص123.
[20] الإسراء:40.
[21] ينظر: فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص301؛ وينظر: دلخوش جارالله حسين درّة بي: الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز، ص125.
[22] فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص302.

يقول الرازي: «فإذا قُلتَ: "أَتفعلُ" وأَأَنتَ تفعلُ؟ احتمل وجهين: الأوّل: إنكار وجود الفعل كقوله تعالى: ﴿أَنُلزِمُكُمُوهَا وَأَنتُم لَهَا كَارِهُونَ﴾[23]، ليس المعنى أنّا لَسنَا بمثابة من يجيء منه هذا الإلزام. وأنّ غيرنا يفعل ذلك، جلّ الله وتعالى، بل المعنى إنكار أصل الإلزام...والثاني: الاستقباح، كقولك للرجل الذي يركب الخطر: أتخرجُ في هذا الوقتِ؟ أتذهب في غير الطّريق؟ أتُغرّرُ بنفسك؟ أما إذا بدأت بالاسم، فلم يكن المراد توجيه الإنكار إلى وجود ذلك الفعل، بل إلى صدوره عن ذلك الفاعل»[24].

فكلا التركيبين يضُمَّان فعلين كلاميّين، قصدهما التداولي إنكار فعل الفاعل وردّه عليه واستقباحه، وينتج عن الفعلين آثار تداولية[25]، بيانها الآتي:

حين يقول المُستفهِمُ: أَتفعلُ؟ فإنّه من خلال بدئه بالفعل يفيد إنكار وُجود الفعل، وإيهام سامعه أنّه لا علم له بحقيقة وقوع الفعل، طالبا منه تقرير فعله وتأكيده، أما حين يقول: أَأَنتَ تفعلُ؟ بتأخير الفعل المضارع وتقديم الاسم، فهذا التركيب يفيد الإنكار والقصد منه: تنبيه السّامع حتى يرجع إلى نفسه، فيخجل ويرتدِع، وتقوية اعتقاده بتوجيه الإنكار إلى الفاعل لا إلى الفعل «إمّا للمبالغة في الاستحقار كقولك لمن تستحقره: أَأَنت تمنعني؟ أَأَنت تضربني؟ أو للمبالغة في التعظيم، كقولك: أهو يسأل النّاس؟ أهو يمنعهم حقوقهم؟ أو للمبالغة في بيان خساسته، كقولك: أهو بمثل هذا؟ أهو يرتاح للجميل؟»[26].

تشكل مصطلحات الرازي: المبالغة في الاستحقار، والمبالغة في التعظيم، والمبالغة في الخساسة، آثارًا تداولية أساسها الإنكار والاستقباح، وفعلها الكلامي هو الاستفهام في سياق التقديم والتأخير، والقصد منه - حسب الرازي_« حاصله يرجع إلى تنبيه السّامع على وجه فساد ذلك الشّيء، حتى يرجع إلى نفسه، فيخجل ويرتدع عنه»[27]،

ويشترط الرازي في مثل هذا الاستفهام المفيد للإنكار ألاّ يتعارض مع ما هو معهود ومنطقي في واقع الحال والاستعمال، فلا يقرّر المتكلّم وينجز غرضه التواصلي بأفعال مُحال تحقّقها في الواقع، إلاّ إذا حُمل الكلام على وجه التّشبيه والتمثيل، نحو قوله تعالى:﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَو تَهدِي العُمْيَ﴾[28]، فليس إسماع الصُّم ممّا يدّعيه أحد ، لكن حال الرّسول صلّى الله عليه وسلّم في سعيه المتواصل إلى هداية الكفّار وجهده في إدخال الإيمان إلى قلوبهم، وهم منكرون، فلا يزيدون على الكفر إلا تصميمًا و تماديًا في الغيّ، هذه الحال جعلته يُنزّل مَنزِلة من يحاول إسماع الأصمّ وهداية الأعمى، ويظُنّ أنّه قادر على ذلك، ناهيك عن تقديم الاسم(الفاعل) ممثلا في الضّمير "أنت" «لتخصيص الرّسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم بنفي مثل هذه الدّعوى والظّن عنه، ويبدو أنّ الحكمة الدّلالية في تشبيه محاولة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم بمن يدّعي مثل هذا الفعل المُحال، تنبيهُهُ صلّى الله عليه وسلّم وإيقاظه ليرتدع عن فعله، وليعلم أنّه لا يُطلب منه إلاّ الإبلاغ، وتوصيل مضامين رسالته السّماوية إلى النّاس دونما إكراه»[29].

ويبدو أنّ الرازي معجب كثيرا بآراء الجرجاني في الاستفهام وعلاقته بالتقديم والتأخير، خاصة وأنه يسير وفق رؤيته في الدّعوة إلى تجاوز قواعد النّحو التي تقف عند حدود السّلامة اللغوية والوضع اللغوي الثابت، كيف لا وكلّ ما ورد عند الرجلين يحمل أبعادا تداولية قيّمة تقوم على ارتباط البنى التركيبية بمقاصد المتكلّم وسياقات الاستعمال، فلكل معنى غرض تواصليّ وبنية تركيبية تحمله وتعبّر عنه، وتعزّزه بما تحمله من آليات لغوية، وقد عرض الرازي وقبله الجرجاني نصوصا تؤيّد توجّههما، وتعزّز موقفهما بضرورة انفتاح النحو على البلاغة وامتزاجهما، وهو ما تم بعدهما تحت اصطلاح علم المعاني الذي يقوم على مراعاة خصوصيّات التراكيب، وكيفيات الأداء اللغوي للتعابير بما يُناسب مقام الاستعمال.

والملحوظ في هذا المبحث أنّ أساس معالجة الرازي للتقديم والتأخير في الاستفهام يقوم على مراعاة مبادئ تداولية مهمة هيّ: القصد والسّياق، والعدول التركيبي والدّلالي، حيث على المتكلّم في إنجاز كلامه أن يُقدِّم تراكيبَ تحمل مقاصده وتراعي سياق الاستعمال، فتتحوّل بناها التركيبية والدّلالية بما يحقّق التلاؤم بين الطّرفين (المتكلّم، والسّامع) بهدف ضمان الاستمراريّة في العلمية التخاطبية.

5. القواعد التداولية للتقديم والتأخير في سياق الإثبات (الخبر المثبت)

لقد كان الرازي متمثلا لكثير من رؤى عبد القاهر الجرجاني البلاغية مستوعبًا لها أيّما استيعاب، ومدركًا لدقائقها وأسرارها البلاغية وقيمتها التّداولية في كثير من الجوانب كما رأينا، ونجده يتابع الجرجاني أيضا في بيان التقديم والتأخير في الخبر المُثبت وأسراره البلاغية، معتمدا القصد معيارا تداوليًا في التّمييز، ومعلوم أنّ المعنى يرتبط دومًا بما يريده المتكلّم ويعنيه، كونه منتج الخطاب، يقول الرازي: «والذي ذكرناه في الاستفهام والنّفي قائم في الخبر المُثبت، فإذا قدّمت الاسم فقلتَ: "زيدٌ قد فعل"، و"أنا فعلتُ" اقتضى أن يكون القصد إلى الفاعل، وقولي القصد إلى الفاعل يقتضي وجهين: الأوّل: أن يكون الغرض تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل، كقولك: "أنا كَتبتُ في معنى الأمر الفلانيّ" وأنا شفعتُ في بابه، والمراد أن يدّعي الانفراد بذلك...والثاني: ألا يكون المقصود هو التّخصيص بل لأجل أنّ تقديم المحدّث عنه بحديث آكد لإثبات ذلك الفعل له، مثل قولهم: "هو يُعطي الجزيل"، فلا تريد الحصر بل أن تحقّق على السّامع أنّ إعطاء الجزيل دأبه، وتمكّن هذا الحديث في نفس المُستمع»[30].

يشير الرازي في هذا النّص إلى كون ما سبق توضيحه من قواعد تداولية يقوم عليها التقديم والتأخير مع الاستفهام وكذا مع النفي، يقوم عليها أيضا التقديم والتأخير في الخبر المُثبت، وهو ارتباط التركيب الخبري بالوظيفة التواصلية التي يؤدّيها، وقصد المتكلم في الاستعمال، فقصد المتكلّم هو أساس الخطاب التّواصلي، وتراكيبه وكيفيّة نظمها مرهونة بما يروم إنجازه وافادته لسامعه. فالتركيبان: "زيدٌ قد فعل"، و" أنا قد فعلتُ"، تقدّم فيهما المُسند إليه(الفاعل)، فتفيد قوّتهما الإنجازية زيادة المعنى قوّة وتأكيدا، فالقصد إلى تقديم الفاعل في مثل هذا يقتضي حسب الرازي وجهين أو يحقّق غرضين، يميّز سياق الاستعمال بينهما:

- أن يكون القصد التواصلي إثبات أنّ المتكلّم هو فاعل الفعل، فيدّعي الانفراد في القيام بذلك الفعل، ويجعل نفسه مخصوصة به دون غيره، سواء لردّ من زعم أنّ غيره هو من قام بالفعل، أو للرد على من زعم أنّ هناك من يشارك المتكلّم في الفعل، فيُفرد المتكلّم نفسه ويخصّصها بالفعل.
- القصد إلى تمكين الفعل في نفس السّامع، وتأكيده وإثباته، نحو قولهم: "هوّ يُعطي الجزيل"، فقصد المتكلّم يتجاوز حصر المعنى وتخصيصه إلى تأكيد وإثبات أنّ إعطاء الجزيل والكرم دأبٌ من يتحدّثان عليه. فينقل المتكلّم كل هذا وأكثر، بتراكيب كلامية تحمل تحولات في بنيتها بما يتناسب مع الموقف التواصلي في عمومه.

وغالبا ما تكون هذه التراكيب في سياق المدح حيث يكون على المادح أن يمنع السّامع من الشّك فيما يمدح به بعيدًا عن الشُّبهة، ويتدرّج الرازي في إثبات هذا الرأي من اللغة في حالتها العادية إلى لغة الشّعر ولغة القرآن الكريم التي تعدُّ أرقى الصُّور والتعابير.

ومن الشواهد التي ساقها الرازي نقلا عن الجرجاني لبيان سبب القصد إلى تقديم الفاعل عدا التخصيص، قول الشاعرة "عمرة الخثعميّة" ترثي ابنيها وأخويها: [بحر الطويل]

هُمَا يَلبَسَانِ المَجدَ أَحسَنَ لِبْسَةٍ شَجِيحانِ ما اسطَاعَا عَلَيهِ كِلاَهُمَا[31]

فقصد تقديم الفاعل هنا تقوية الحكم الذي هو ثبوت الفعل للفاعل وتوكيده، بمعنى زيادة في شدّة الفعل الكلامي المؤدَّى بهذا النّظم الذي يتقدّم فيه المسند إليه، ممّا يُسهم في تقريره لدى السّامع ومنعه من الشّك والتردّد فيه، وهذا ما يُكسب الحدث التّواصلي نجاعة أكبر وتواصلا أطول.

[23] هود:28.
[24] الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص303.
[25] ينظر: الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز، ص302 ،303؛ وعشير: عندما نتواصل نتغيّر، ص76.
[26] الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص302 ،303.
[27] الرازي. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ، ص303.
[28] الزخرف:40.
[29] دلخوش. الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز، ص129، الرازي: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الجزء السابع والعشرون، ص 215.
[30] الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص307، 308.
[31] ينظر: فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص308؛ وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص100.

فالشاعرة في هذا الشّاهد لم تقصِد إلى تخصيص ولديها بالفعل وبيان أنه لا يحدثُ إلاّ منهما، بل قصدت توضيح وتحقيق وتأكيد أنّ هذا الفعل من عاداتهما فقدّمت الفاعل(الضّمير) ليتحوّل إلى مبتدأ، زيادة على تكرار الإسناد بالفعل مرّتين، الأولى على أنه خبر للمبتدإ، والثانية بعدّه فعلا مسندا إلى ضمير الفاعل، ومعلوم أنّ تكرار الإسناد يكسب المعنى ويعطيه قوّة لا توجد عند عدم التّقديم[32].

ولم يكتف الرازي بهذه الأمثلة بل انتقل إلى التّمثيل لهذا النظم المخصوص بالتقديم والتأخير في الإثبات بأمثلة من النّظم القرآني أرقى درجات البلاغة وأعلى مستويات النّظم، فنجده يمثّل للظاهرة بنظم قرآني بليغ؛ حيث قُدّم فيه المسند إليه ليفيد معنى مهما لا يحققه التركيب دونما هذا الإجراء، يقول الله تعالى: ﴿واتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لاَّ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُم يُخلَقُون﴾[33]، فليس المراد تخصيصهم بالمخلوقية، بل أراد بتقديم الضّمير "هم" زيادة في قوّة فعل الكلام المتحقّق بهذا النّظم المخصوص "هم يُخلَقُونَ"، وهوة أثر تداولي مهم، وسرٌّ بلاغيّ دقيق أحسن الرازي استيعابه وإدراك أهمّيته عمل عبد القاهر الجرجاني، فتمثّله وروّج له بطريقته.

فتقديم المسند إليه يفيد تقوية الحكم بثبوت الفعل للفاعل وتوكيده وتقريره في ذهن السّامع، وإبعاد الشّك عنه والتّردد فيه، يقول فخر الدّين الرازي: «لما ذكرتَ الاسم المُحدّث عنه فالاسم لا يُؤتى به معرّى عن العوامل إلاّ لحديث قد تنوي إسنادَه إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلتَ "عبد الله" فقد أشعرتَ بأنّك تُريد الحديث عنه، فيحصل شوق إلى معرفة ذلك فإذا أفدته ذلك قبِله الذّهن قبول العاشق لمعشوقه، فيكون ذلك أبلغَ في التّحقيق ونفي الشُّبهة»[34].

ولعلّ السّر البلاغي فيما يفيده هذا النّظم المخصوص، هو ما يحدث في التركيب حين تقديم المسند إليه من إسناد بجهتين، ففي الفعل الأوّل تمّ إسناد الفعل لضمير مستتر بعده، كون الفاعل قُدِّمَ وصار مبتدأ، والثاني إسناد الفعل وجملته إلى المبتدأ قبله (المتحوّل عن فاعل) وهو مرجع الضّمير أصلا. فكان هذا التكرار في هذا النّظم المخصوص جدا سببًا في تقوية المعنى في الفعل وتأكيده ودفع الشّك عن السّامع.

1.5. السياقات التداولية لتقديم الفاعل على الفعل و إفادة التنبيه والتحقيق:

أشار البلاغيون العرب وعلى رأسهم الجرجاني والرازي والسكاكي إلى أنّ تقديم الفاعل على الفعل لإفادة التنبيه والتّحقيق غرض تقتضيه مقامات مختلفة وجب أن يكون مناسبًا لها محققًا للقصد المتوخّى منه لإزالة ما يكتنف السّامع في تلك المقامات ومنها:

1.1.5. مقام الشّك والاعتراض:

كما في الوعد والضّمان، يقول الرازي:« مما يحقّق ما قلناه قول الرّجل لمن يعده ويضمن له: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر، وذلك إذا كان من شأن من يعده ويضمن له أن يعترضه الشّك في وفائه بوعده»[35]، حيث يكون لتقديم ضمير الفاعل وتكرار الإسناد، غرضًا تداوليا هو تأكيد المعنى وتقويته وإزالة الشّك والشّبهة في عدم الوفاء بالوعد، ولو كان المقام مقام عدم شكّ في الفعل الذي يُنجز، لم يحتج النّاظم لتقديم ضمير الفاعل، يقول فخر الدّين الرازي: «ويزيدك بيانا أنّه إذا كان الفعل مما لا يُشكّ فيه، ولا ينكر بحال، لم يحسن الابتداء بالاسم ، فإذا أخبرت بالخروج مثلا عن رجل من عادته أن يخرج في كلّ غداةٍ، قلتَ "قد خرج"، ولم تحتج أن تقول: "هو قد خرج"، لأنه لمّا لم يشكّ السامع في ذلك، لا جرم لا يحتاج إلى تحقيقه»[36].

واضح جدا عناية الرازي هنا بمقتضى الحال أو سياق الاستعمال، وضرورة ارتباط بنية التركيب بالحال التي سيقال فيها، فإن لم يكن هناك داعٍ للشّك لم يحتج المتكلّم في إنجاز نظمه المخصوص إلى تأكيده وتقوية درجة شدّته بالتقديم والتأخير، والاّ لم يكن النّظم ملائما لسياق الاستعمال، فالسّامع لا يشكّ فيما قيل له لأنه يجري مجرى العادة لمن اعتاد الخروج كلّ غداة.

ويعد هذا الطّرح إشارة مهمة لمنطق الاستعمال اللغوي العربي برع فيه الرازي ولم يخرج فيه كثيرا عمّا أقرّه وحلّله الشيخ عبد القاهر الجرجاني، كما يقترب كثيرا مما تعالجه التداولية واللسانيات الوظيفية في الفكر المعاصر حيث تبرز قيمة الجملة لا فيما تفيده من دلالة حقيقية بل فيما تحققه الجملة حينما تنتقل حقيقتها من طابعها الدّلالي المرتبط بالصّدق والكذب إلى طابعها التداولي المتعلّق بقيم الاستعمال والفعالية والتأثير[37]، وهو ما يرتبط بالقصدّية ودورها في بناء فعل الكلام في الجملة.

2.1.5. مقام المدح والفخر:

يتم في هذا المقام تمهيدا للمدح تقديم المسند إليه في التركيب بذكره أوّلا دفعا للشّك وإبعادا للشّبهة فيه، نحو قولنا: "أنتَ تُعطي الجزيلَ، أنت تجود حين لا يوجد أحد"[38].

وعموما يدور طرح الرازي هنا حول الموضع وحسن الاستعمال بحسب القصد والغرض التواصلي، فيبيّن أنّ هناك مواضع لا تستقيم إلاّ ببناء الفعل على الاسم أي تقديم الفاعل نحو ما ورد في قوله تعالى:﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ اللّهُ الذِي نَزَّلَ الكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصّالِحِينَ﴾[39] يقول الرازي: «فإنّه لا يخفى على من له ذوق أنّه لو جيء بذلك الفعل غير مبنيّ على الاسم فقيل:" إِنَّ وَلِيِّيَ اللّهُ الذِي نَزَّلَ الكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصّالِحِينَ"...، لوجد المعنى زائلا عن صورته الشريفة»[40]، حيث إنّ التركيب المحوّل عن البنية الأصلية يكون هو الأبلغ والأكثر ملاءمة للمعنى في مثل سياق ورود الآية الكريمة، ولو جاءت الجملة وفق البنية التوليدية الأصلية لها، لزال التركيب ومعناه عن صورته البليغة لأنّ المقام مقام توكيد للمعنى وتحقيق له من خلال تقديم المسند إليه.

عموما يظهر التقديم والتأخير هنا بابا بلاغيا يحوي أسرار بلاغية مهمة أدركها البلاغيون العرب، فتمثّلوا مظاهره واستوعبوها وأحسنوا التعبير عنها مبيّنين وظائف الظاهرة وآليات عملها التي تستند أساسا إلى القصد والسّياق ومراعاة مقتضى الحال، لإبلاغ المتلقي ودفعه للاقتناع بما يعرض عليه، وهذه نظرات بلاغية تقترب إلى التّصور التداولي للغة الذي يعالج اللغة في ارتباطها بمقامات التواصل ومقاصده.

هذا ونجد الرازي يسير وفق رؤية الجرجاني البلاغية في التقديم والتأخير حين يعرض باقي مباحثه نحو التقديم والتأخير في الخبر المنفي الذي يقدّم فيه الاسم على الفعل والنفي معا «فإذا قلت أنت لا تحسن هذا"، كان أبلغ من أن تقول: لا تتحسن هذا، يكون الكلام الأوّل مع من هو أشدُّ إعجابًا بنفسه، وأكثر دعوى في أنّه يحسن. ولو قلت: لا تحسن أنتَ لم يكن الكلام بهذه القوّة»[41].

يتحدّث الرازي في هذا النص عن منطق استعمال التركيب العربي الذي يقوم على مراعاة مقامات الاستعمال ومقاصده، في إشارة لسانية مهمّة لارتباط البنية التركيبية بالوظيفة التي تؤدّيها حتى تُنجز الحدث التواصلي المنوط بها، فالتركيب الذي يتقدّم فيه الاسم على أداة النفي مع الفعل تكون فيه قوة فعل الكلام أعلى من التركيب العادي "لا تُحسن هذا"، ويبقى الاختيار والنظم مرتبطين بسياق الاستعمال وحال السّامع، فإذا كان شديد الإعجاب بنفسه يتمُّ تقوية التركيب بتلك الكيفية المخصوصة: المسند إليه+ أداة النّفي+ الفعل.

ومثّل لهذا النّظم بخطاب بلاغي رفيع هو الخطاب القرآني، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿والذِينَ هُمْ بِرَبِّهِم لاَ يُشرِكُونَ﴾[42]، إذا تفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لو قيل بغير ذلك نحو "والذينَ لا يُشركُون بِربِّهِم".

كما يسير الرازي نهج الجرجاني في الحديث عن استعمالات "مثل" و"غير"، فيرى أنّهما كاللازم وجب تقديمهما في الكلام، نحو قولنا: "مثلك يرعى الحقّ والحرمة"[43]، ونحو قول المتنبّي: [بحر البسيط]

[32] ينظر: غربب علاّم. دراسات في البلاغة العربية، ص72.
[33] الفرقان:03.
[34] فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص308، 309.
[35] المصدر نفسه، ص309.
[36] فخر الدّين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز،ص310.
[37] ينظر: عمارة ناصر: الفلسفة والبلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، ص 68، 69.
[38] ينظر: فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص310.
[39] الأعراف:196.
[40] فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص310.
[41] فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص310.
[42] المؤمنون:59.
[43] ينظر. الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. ص311.

غَيرِي بِأَكثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنخَدِعُ[44]

بمعنى أنّي لست ممّن ينخدع ويغترُّ، يقول الرازي: «ولو لم يقدَّم المثل والغير لم يستقم المعنى، فإنّك لو قلت: ... و"يرعى الحقَّ والحرمةَ مثلُكَ"،...و"ينخدع غيري بهذا الناس" رأيت اللفظ نابيا عن معناه، والطّبع يأبى أن يرضاه»[45].

وينتقل للحديث عن تقديم النّكرة على الفعل وتأخيرها عنه يقول: «فإذا قلتَ: أجاءك رجل؟ كان المقصود أنّه هل وُجِدَ المجيءُ من أحد؟ وإذا قلتَ: أرجلٌ جاءك؟ كان المقصود معرفة جنس من جاءه، ويكون هذا منك إذا كنت قد علمتَ أنه قد أتاه آتٍ»[46].

فالمعنى يتحدّد بحسب العنصر المقدّم الدّال على قصد القائل، فإذا قدّمت الفعل على النّكرة في سياق الاستفهام دلّ التقديم على أنّك شاكٌّ في ثبوت الفعل للفاعل من عدمه، وأنّ قصدك من هذا التركيب هو معرفة وقوع الفعل من عدمه، هل تمّ الفعل أم لا؟، أما لو قدّمت النّكرة فقلت: أَرَجُلٌ جَاءَ؟ دلّت الجملة على أنّ الفعل حاصل حقا، وأنّك شاكٌّ في الفاعل، وتطلب تعيين جنسه، أو عدده، وهنا يكمن الفرق بين تقديم النّكرة وتقديم المعرفة.

الشكل رقم (01)

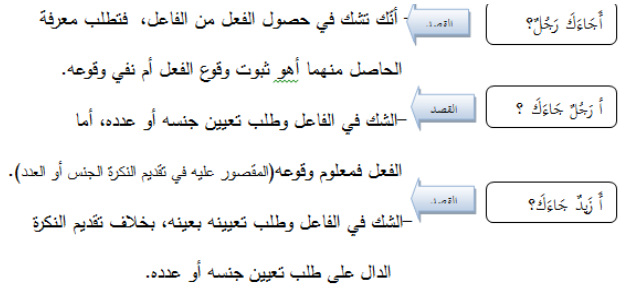

فالمخاطَب في سياق تقديم النّكرة في الاستفهام يكون قد علم أنّه أتاه آتٍ، لكنه يجهل جنس ذلك الآتي، أو عدده، فإن لم يقصد المتكلّم السّؤال عن الجنس أو العدد لم يجُز تقديم النّكرة.

وأما عن الفرق بين تقديم النكرة من المعرفة في الخبر فيقول الرازي: «وإذا عرفتَ حكم النكرة في الاستفهام، فابن عليه حكم الخبر، فإذا قلتَ: "رجلٌ جاءني"، لم يصلح إلاّ أن تريد أن تُعلم المخاطَب أنّ الذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أنّه قد أتاكَ آتٍ، فإن لم تُرِد ذلك كان الواجبُ أن تقول: "جاءني رجلٌ" فتُقدّم الفعل. وكذلك إن قلت: رجل طويل جاءني" لم يستقم حتّى تقدّر السّامع أنّه ظنّ أنّه أتاك قصير، ومنه قولهم: "شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ"، إنما قدّم فيه "شرٌّ"، لأنّ المراد أن يُعلم أنّ الذي أهرّ ذا نابٍ من جنس الشّر، لا من جنس الخير»[47].

يريد أن يقول إنّ الحدث اللغوي في مثل هذا يرتبط بالقصد من جهة، وبحال السّامع إزاء ما يُلقى إليه من جهة أخرى، فيقدّم لنا الرازي جملة من التراكيب المنظومة بكيفية مخصوصة، مبيّنا منطق استعمالها:

- **رجلٌ جاءني:** تركيب القصد منه قصر فعل المجيء على هذا الرجل ونفيه عن غيره، وهو تركيب يتناسب مع مقامٍ يزعم فيه المخاطَب أنّ القادم امرأة لا رجلٌ، ومع مقام من زعم أنّ القادم رجلان لا رجل، فتقديم النكرة يفيد التخصيص وتعيين الجنس أو العدد، أما الفعل فثابت له ومقصور عليه، منفي عن غيره.
- **جاءني رجل:** القصد به إثبات الفعل للفاعل دون إشعار بنفيه عن غيره.
- **رجل طويل جاءني:** لا يستقيم هذا النّظم إلاّ في مقامٍ يكون فيه السّامع يظنُّ أنّ الذي أتى رجل قصير لا طويل، أو أنّ المتكلّم أنزل سامعه هذه المنزلة، والمعنى هنا يفيد التّخصيص.
- **شرّ أهرّ ذا نابٍ:** يفيد التخصيص، حيث قدّم المتكلّم الاسم "شرٌّ" لإعلام مخاطَبه أنّ الذي أهرّ ذا نابٍ هو من جنس الشّر لا من جنس الخير.

هكذا يستثمر الرازي جهود عبد القاهر الجرجاني في التقديم والتأخير ويبيّن منطق الاستعمال السّليم لهذه الظاهرة في ارتباطها بالقصد وسياقات الاستعمال، ويستغل هذه الظاهرة لتفسير بعض تراكيب القرآن الكريم أعلى صور النظم وأرقاها، فنراه يوضّح سياقات ورود كثير من الآيات وفق نظم مخصوص، من ذلك تفسيره لقوله تعالى:﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ﴾[48]، في سياق حديثه عن تقديم بعض المفعولات عن بعض، يقول: «فإذا قدّمت الشّركاء أفاد أنّه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجنّ ولا من غير الجنّ، وإذا أخّرت فقلت: "جعلوا الجنَّ شركاءَ لله"، لم يُفد ذلك المقصود، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنّهم عبدوا الجنَّ مع الله، فأمّا إنكار المعبود الثاني على الإطلاق فلا يكون في اللفظ دليل عليه، مع تأخير الشّركاء. وذلك أنّ التقدير في التقديم هو أنّ شركاء مفعول أوّل لـ"جعل" ولله في موضع المفعول الثاني، ويكون "الجنّ" على تقدير آخر، وهو كأنّه قيل: فمن جعلوا شركاء لله، فقيل الجنَّ»[49].

فالقصد من تقديم المفعول "شركاءَ" أفاد الإخبار مع الإنكار بأنّه لا ينبغي أن يكون للّه شريك لا من الجنّ ولا من غيره، ناهيك عمّا يفيده تقديم لفظ الجلالة "الله"، وهو الوجه الذي له من الحسن والمزية ما ليس في غيره، ويحمل سمة تداولية مهمة هي تخصيص العبودية لله وحده ونفيها عن غيره نفيا مطلقا، وهي سمة ومزية بلاغية تداولية تحقّقت بفعل تقديم المفعول به، ولا يمكن أن تتحقّق لو قيل "جعلوا الجنَّ شركاء لله"، لأنّ هذا التركيب لا يفيد إلاّ الإخبار بأنّهم عبدوا الجنّ مع الله.

ونجد فخر الدّين الرازي في سياق تفسيره لهذه الآية في كتابه "مفاتيح الغيب"[50] يعرض لرأي سيبويه القائل أنّ التقديم يكون للأهمّ وللذي نحن بشأنه أعنى، مبيّنا أنّ الفائدة في هذا التّقديم وسرّه البلاغي هو استعظام أن يكون لله شريكٌ سواء كان مَلَكًا أو جنّيا أو إنسانا أو غيره، ورأى أنّ للتقديم مزية بلاغية بعيدة عن هذا، وهيّ إنكار جعل الشّريك لله على الإطلاق سواء من الجنّ أو من غيره، وهو سبب تقديم لفظ الجلالة "الله" على الشّركاء، وهي تحمل بعدا تداوليا من خلال الزيادة في درجة شدّة الفعل المتضمّن في القول(الإنكار)بالتقديم، حيث أفاد تقديم "الشركاء" الإنكار على الإطلاق من غير تخصيص الجن دون غيرهم، يؤيّد ذلك قول الرازي: «وإذا كان كذلك وقع الإنكار على جعل الشريك لله على الإطلاق، من غير اختصاص شيء دون شيء وحصل منه أنَّ جَعْل الشّريك من غير الجنّ قد دخل في الإنكار، كما دخل جعْلُه من الجنّ، لأنّ الصّفة إذا ذكرت مجرّدة غير مجراة على شيء، كان الذي تعلّق بها من النّفي عاما في كلّ ما يجوز أن تكون له تلك الصّفة، فإذا ما قلت ما في الدّار كريم، كنتَ نفيت الكينونة في الدّار عن كلّ من يكون الكرم صفة له»[51].

ولم يكتف فخر الدين الرازي فيه بذكر ما ورد عند الجرجاني وعرضه برؤية بلاغية تنسجم مع الهدف من تأليفه للكتاب، بل نجده يضيف إليه مبحثا للحديث عن محاسنه وأسراره البلاغية التي يرى أنها لا تُستَوفَى إلاّ بعرضها في شكل قواعد بلاغية تداولية - كان قد نقلها من رسالة علي بن عيسى الرّماني" النكت في إعجاز القرآن، وأجملها في وجوه ستة للتقديم ووجوه ثمانية للتأخير، وجب مراعاتها جميعا ليحسن استعمال الظاهرة البلاغية في نظم الكلام.

6. القواعد التداولية للتقديم والتأخير في سياق النفي

يسير الرازي في تحليله للتقديم والتأخير في سياق النفي نهج عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، بل ويكرّر الأمثلة نفسها فيرى أنّ ما يطرأ من تغيير في بنية الجملة بالتقديم والتأخير يؤدّي إلى تغيير المعنى أو تأكيده وتخصيصه على نحو ما يناسب سياق الاستعمال ويوافق مقصد المتكلّم مُنتج الخطاب، فكلّ تغيير عن النّمط التركيبي الأصل سواء في النفي أو الاستفهام أو الإثبات، سببه مقاصد ومعانيَ مضمرة أدّت إلى أن يكون بتلك الوضعيّة، وكل هذا يدخل في إطار ما يسمّى بتعالق البنية والوظيفة، وهو

[44] المتنبي. ديوان أبي الطّيب المتنبي. الجزء الثاني. ص 221؛ وهذا صدربيت عجزه "إنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا أَوْ حَدَّثُوا شَجُعُوا"
[45] الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. ص312.
[46] الرازي. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. ص312. لم يشر الرازي إلى أنّ تقديم النكرة يفيد إضافة لطلب تعيين الجنس، طلب تعيين العدد.
[47] الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. ص313.
[48] الأنعام:100.
[49] الرازي. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص315؛ وينظر تفسيره: مفاتيح الغيب. الجزء 13، ص120؛ والجرجاني، دلائل الإعجاز، ص286-287.
[50] ينظر.الرازي: مفاتيح الغيب. الجزء 13، ص120.
[51] الرازي. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز .ص315.

مبدأ تداولي وظيفي سبق بيانه وشرحه.

يقول الرازي نقلا عن الجرجاني في سياق النّفي: «النفي إذا أدخلته على الفعل فقلت: "ما ضربتُ زيدا"، كنتَ نفيت فعلا لم يثبت أنّه مفعول لأنّك نفيت عن نفسك ضربا واقعًا بزيد، وذلك لا يقتضي كونه مضروبًا، بل ربّما لا يكون مضروبًا أصلا، وإذا أدخلته على الاسم كقولك:" ما أنا ضربتُ زيدا"، لم تقله إلاّ وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضّارب». [52]

يدلّ هذا النّص بوضوح أنّ التراكيب الجملية المنطوية على تقديم وتأخير في سياق النّفي ترتكز في تحوّلاتها التركيبية إلى مقاصد المتكلّمين وسياقات المعنى الذي يروم التعبير عنه.

فحينما يستخدم المتكلّم النّمط: أداة النفي+ الفعل+ الفاعل؛ حيث يقدّم الفعل على الفاعل نحو: " ما ضربتُ زيدا" فالقصد نفيُ فعل الضّرب عن المتكلّم دون إثبات لحصول الفعل من عدمه، أي إنّ هذا التركيب يدلّ على الإخبار المجرّد ومفاده نفي حصول الفعل عن المتكلّم المقصود، ويوحي أنّ الفعل غير حاصل، وغير مؤكّد وقوعه، فيمكن أن يقع ويمكن أن لا، حسب حال المتكلّم ومقامه، في حين يؤدّي القول الثاني: "ما أنا فعلتُ"، معنى الاختصاص الذي يخصّ فيه الفاعل بنفي الفعل عنه[53]، مع إثبات معنى وقوعه فعلا للغير، فالفعل هنا حاصل لا محالة، والشك يرتبط بالفاعل من هوّ، ولذلك صاغ المتكلّم تركيبه وفق هذا المنطق والترتيب لينفي الفعل عنه، مع الإقرار بحصول الفعل حقا.

وهذا الذي يحدث مع الفعل والفاعل حين تقديم أحدهما في أسلوب النّفي، يحدث حين يُقدّم المفعول به، حيث يختلف هنا المعنى ليُؤكّد أنّ له قصدا آخر، فإذا قلنا "ما زيداً ضربته"[54]، يفيد التركيب فعلا كلاميًا إخباريًا منفيًا، القصد منه أنّ المتكلم لم يضرب زيدا مع تأكيد حصول الفعل مع شخص آخر غير زيد.

ويمكن إيجاز منطق استعمال كل تركيب ومقامه في الشكل رقم (02):

الشكل رقم (02)

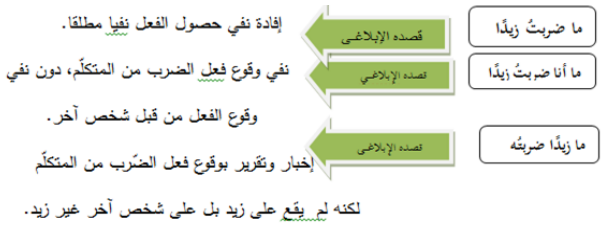

فالفائدة التي يجنيها المُخاطَب من تقديم الفعل تختلف عن التي يجنيها من تقديم الفاعل، وعن الفائدة التي يجنيها من تقديم المفعول به، فلكل منها قواعده التداولية ومقاصده الإبلاغية، وكل هذا يدلّ أنّ الرازي يشير بوضوح إلى كون منطق اللغة العربية يقوم على التعبير عن المعنى بطرق مختلفة تستندُ إلى القصد، ومقام التواصل، وترتبط فيها البنية اللغوية بالوظيفة التي تؤدّيها، وبناء عليها يتم تقديم أو تأخير الكلمات لتحقيق مزيد من التخصيص والتأكيد للمعاني.

ومن الشواهد الشعرية التي ساقها الرازي تحليلا لمقاصد التقديم والتأخير في سياق النّفي، قول المتنبّي[الطويل]:

وَمَا أَنَا وحدِي قُلتُ ذا الشِّعرَ كُلَّهُ وَلَكِن لِشِعرِي فِيكَ مِن نَفسِهِ شِعرُ[55]

حيث وجب هنا -كما يرى الرازي - أن يكون الشّعر مقولا على القطع، وأما النفي فمتوجّهٌ إلى كونه ليس القائل لكل ذلك الشّعر، وبتعبير لساني نقول: المحتوى القضوي للتركيب يفيد إنّ إنجاز قول الشعر قد تمّ فعلا، وبحيل تقديم الفاعل (الضمير أنا) إلى قصر الفعل المنفي على الشاعر (المتنبي)، مع إثبات وقوع الفعل من طرف آخرين غير محدّدين. والشكل رقم (03) يختصر كل ذلك: [56]

الشكل رقم (03)

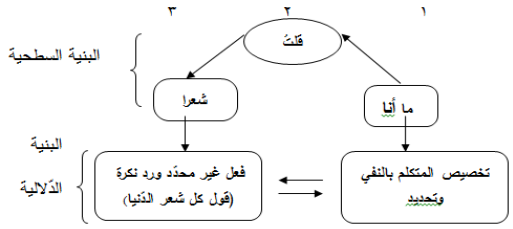

وألحظُ من خلال هذا المبحث أنّ منطق العربية في استعمال التقديم والتأخير في سياق النفي، يقتضي أنّ له طرائق تختلف فيها التراكيب النّظمية وما فيها من تحوّلات بتقديم الاسم أو الفعل بحسب قصد ناظمها، وسياق استعماله (مقتضى الحال).

ولعلّ السّر البلاغي فيما يفيده هذا النّظم المخصوص، هو ما يحدث في التركيب حين تقديم المسند إليه من إسناد بجهتين، ففي الفعل الأوّل تمّ إسناد الفعل لضمير مستتر بعده، كون الفاعل قُدِّمَ وصار مبتدأ، والثاني إسناد الفعل وجملته إلى المبتدأ قبله (المتحوّل عن فاعل) وهو مرجع الضّمير أصلا. فكان هذا التكرار في هذا النّظم المخصوص جدا سببا في تقوية المعنى في الفعل وتأكيده ودفع الشّك عن السّامع.

7. نتائج البحث

وبصفة عامة فالتقديم والتأخير من خواص تراكيب الكلام في العربية التي لها أسرارا بلاغية وفوائد عظيمة؛ حريّ بنا سبر أغوار هذه الخاصية وفهم حركية المعنى فيها، إذ يجعل القصد أوضح في التعبير عنه، والمعنى دقيقا جليلا، فيكسبه أثرا بليغا، ويجعل له مأخذا من القلوب لا تكون له في مواضع أخرى، تسير بحسب أصل المعنى والنظم العادي، والتقديم والتأخير في نظرته العامة يقوم على ربط مقاصد التواصل بمقامات الاستعمال لتحقيق غايات تواصلية محدّدة نحو الإقناع والإمتاع.

وعمومًا يمكن القول في مبحث التقديم والتأخير إنّه باب بلاغي مهمّ، وآلية من آليات النّظم التي ترقى به إلى مستوى بليغ من حيث التعبير عن المقاصد التواصلية بحسب مقتضى الحال، وهو مبحث يضمّ أسرارا بلاغية تتجاوز ما توقف عنده النحاة من حيث كونه يتمّ لأجل أنّ المقدّم بيانه أهمُّ والمتكلّم به أعنى، هذا البعد البلاغي الذي عالجه الرازي وقبله الجرجاني في التقديم والتأخير أكسب الظاهرة أبعادا تداولية مهمّة تظهر في القدرة على زيادة الشدة في فعل الكلام المحقّق بالنظم من خلال تقديم عناصر وتأخير أخرى حسب القصد ومقام التواصل ، وهو ما يكسب التركيب تأثيرا أعمق في نفس سامعه، ومن أهم الدلالات التي نستفيدها من التقديم والتأخير في التراكيب المنظومة بكيفية مخصوصة: التقرير والإثبات والتأكيد والتقوية والإنكار والتخصيص وإزالة الشّك ودفع الشّبهة عن المتلقي ليتقبّل بصدق ما يقال له.

تحليلات البلاغيين ومنهم الرازي للتقديم والتأخير أعمق وأكثر دقة منها عند النحويين كونهم-النحويون - بتوقفون في دراسته بأن المقدّم يكون دوما للعناية والاهتمام، دون غوص في عمق الظاهرة مثلما فعل الرازي في ردّه عن قول سيبويه في تفسير الآية العاشرة من سورة الأنعام.

التراكيب الجملية المنطوية على تقديم وتأخير في سياق النّفي ترتكز في تحوّلاتها التركيبية إلى مقاصد المتكلّمين وسياقات المعنى الذي يروم التعبير عنه. فيكون النفي مرتبطًا بالمقدّم منهما غالبا غير أنه بتقديم الفعل يفيد

[52] الرازي. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. ص305.
[53] المصدر نفسه، ص305؛ وعبد السّلام عشير: عندما نتواصل نغيّر، ص77؛ دلخوش جار الله حسين درّة بي: الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز، ص87.
[54] ينظر: فخر الدّين الرازي، نهاية الايجاز في دراية الإعجاز، ص306؛ وينظر: عبد الرّحيم وهابي: القوة الإنجازية للأفعال الكلامية في نظرية النظم عند الجرجاني، ضمن كتاب البلاغة والخطاب، ص138. ومسعود صحراوي:التداولية ، ص245.
[55] المتنبّي: ديوان أبي الطّيب المتنبي شرح أبي البقاء العكبري، الجزء02، ص158. وينظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص306.
[56] ينظر: دلخوش جار الله، الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز. ص87.

نفي الفعل عن المتكلم ولا يدل على وقوع الفعل من عدمه. بينما تقديم الفاعل يفيد نفي الفعل عنه مع إقرار وإثبات بحصول الفعل من غيره.

نبذة عن المؤلف

باديس لهويمل

قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عضو بمخبر وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها بالجامعة نفسها، 00213662539103، b.lehouimel@univ-biskra.dz

أستاذ محاضر. تخصص علوم اللسان، عضو اللجنة العلمية لقسم الآداب واللغة العربية، والمجلس العلمي لجامعة محمد خيضر بسكرة، عملت إداريا: مسؤول تخصص الماستر "علوم اللسان" ثم نائب رئيس قسم الآداب واللغة العربية مكلّف بالتدريس والتعليم. ألّفت كتاب "مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي) (2014) عالم الكتب الحديث–الأردن). وشاركت في كتب جماعية مختلفة. ونشرت في مجلات دولية محكّمة: عضو مُحكّم.

المراجع

بوقرة، نعمان. (2009). *اللسانيات اتجاهاتها الأساسية وقضاياها الراهنة*. الأردن: عالم الكتب الحديث.

جون، أوستين. ترجمة: قنيني، عبد القادر. (1991). *نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلمات*. المغرب: أفريقيا الشرق.

الجرجاني: عبد القاهر. قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر. (2004). *دلائل الإعجاز*. الطبعة الخامسة. القاهرة: مكتبة الخانجي.

دلخوش، جار الله حسين درّة بي. (2008). *الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز*. الأردن: دار دجلة.

وهابي، عبد الرّحيم. (2014). القوة الإنجازية للأفعال الكلامية في نظرية النظم عند الجرجاني. في: محمد مشبال (محرّر) *البلاغة والخطاب*. بيروت: منشورات ضفاف. الجزائر: منشورات الاختلاف.

لهويمل، باديس. (2011). التداولية والبلاغة العربية. *مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري*، مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، **بدون رقم مجلّد**(7)، 155-177. متوفّر بموقع: http://lab.univ-biskra.dz/lla/images/pdf/revue7/lehwimel.pdf (تاريخ الاسترجاع: 2020/06/04).

لهويمل، باديس. (2014). *مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي*. الأردن: عالم الكتب الحديث.

لهويمل، باديس. (2019). *اللغة ومنطق الاستعمال في كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي*. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

المتوكل، أحمد. (1989). *اللسانيات الوظيفية*، مدخل نظري، الرباط: منشورات عكاظ.

المتنبّي. ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه: مصطفى السّقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. (1936). *ديوان أبي الطيب المتنبي: بشرح أبي البقاء العكبري*. الجزء الثاني. دون طبعة. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

سيبويه. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. (1988). *الكتاب*. الطبعة الثالثة. الجزء الأوّل. القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد الرحمان، طه. (2000). *في أصول الحوار وتجديد علم الكلام*، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.

عمارة: ناصر. (2009). *الفلسفة والبلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. الجزائر: منشورات الاختلاف.

العنزي. قالط. (2014). *التداولية في التفكير البلاغي غرر البلاغة نموذجا*. الأردن: عالم الكتب الحديث.

عشير: عبد السّلام. (2006). *عندما نتواصل نغيّر*. المغرب: أفريقيا الشرق.

صحراوي: مسعود. (2008). *التداولية عند العلماء العرب*. الجزائر: دار التنوير للنشر والتوزيع.

صلاح، إسماعيل عبد الحق. (1993). *التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد*. لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر.

الرازي، فخر الدّين. (2014). *مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)*. الجزء السابع والعشرون. بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الرازي، فخر الدّين. تحقيق: بكري، شيخ أمين. (1985). نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. بيروت: دار العلم للملايين.

روبول، آن، وموشلار، جاك. ترجمة: دغفوس، سيف الدين والشيباني، محمد. (2003). التداولية اليوم علم جديد في التواصل. بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.

غريب علاّم: عبد العاطي. (1997). دراسات في البلاغة العربية. بنغازي، ليبيا: منشورات قاريونس.

Abderahmane, T. (2000). *Fi Usul Alhiwar Wa Tajdid Ilm Alkalam* 'Origins of Dialogue and the Renewal of the Philosophy of Speech'. Morocco M: Dar El Beida, Almarkaz Athakafi Alarabi. [in Arabic]

Al Djurdjani, A. (2004). *Dalailu Eliajaz* 'Signs of Miracles'. Fifth edition, Cairo: Maktabet Alkhanji. [in Arabic]

Alanzi, K. (2014). *Attadawulia Fi Atafkir Albalaghi Ghurar Albalagha Unmudhajan* ' Pragmatics in Rhetorical Thinking: Pearls of Rhetoric as a Model'. Jordan: Alam Alkitab Alhadith. [in Arabic]

Almutanabbi. Explained by Abi Albaka Alabkari, revised, edited and indexed by Mostapha Assaka, Ibrahim A and Abdelhafidh Sh. (1936). *Diwan AbiAttayeb Almutanabbi* 'AbiAttayeb Almutanabbi's Divan'. Volume two. Egypt: Matbaat Mustapha Albabi Alhalabi. [in Arabic]

Almutawakil, A. (1989). *Allissaniat Alwadhifia*' Functional linguistics Madkhal Nadhari'. Rabat: Manshurat Okadh. [in Arabic]

Amara, Na. (2009). *Alfalsafa Wa Albalagha Mokaraba Hijajia Lilkhitab Alfalsafi Philosophy and Rhetoric* 'An Argumentative Approach to the Philosophical Discourse'. Beirut: Dar Alarabia Lilaulum Nashirun-, Algeria: Manshurat Alikhtilaf. [in Arabic]

Anne, R. and Jack, M. Translated by D. SifEddine and Mohamed Sh. (2003). *Atadawulia AlyawmIlm Jadid Fi Attawasul* Pragmatics Today: A New Science in Communication', Dar Attalia Li Attibaa Wa Annashr. [in Arabic]

Arrazi, F. (1985). *Nihayat Alijaz Fi Dirayat Aliajaz* 'The End of Brevity in the Knowledge of Miracles'. Beirut, Lebanon: Dar Alilm Lilmalayin. [in Arabic]

Arrazi, F. (2014). *Mefatih Alghayb (Attafsir Alkabir)*'The Unseen Keys (the Great Exegesis)'. Volume 27. Beirut, Lebanon: Dar Alfikr Litibaa Wa Annashr Wa Attawzia. [in Arabic]

Ashir,A. (2006). *IndamaNatawassalNughayer* 'When We Communicate, We Change'. Marocco: Afrikia Ashark. [in Arabic]

Lehouimel, B. (2011). *Attadawulia Wa Albalagha Alarabia* 'pragmatics and Arabic Rhetoric', *Majalet Abhath Fi Allugha Wa Aladab Aljazairi*, **n/a**(7),155-177.

Lehouimel, B. (2014). *Madhahir Attadawulia Fi Miftah Alaulum Li Assakaki* 'Pragmatics Aspects in the Key of Science Written by Assakaki. Jordan: Alam Alkitab Alhadith. [in Arabic]

Lehouimel, B. (2019*). Allugha Wa Mantik Alistiamal Fi Kitab Nihayet Alijaz Fi Dirayet Aliajaz Li Arrazi* 'Language and the Logic of Use in Arrazi's Book Entitled: The End of Brevity in the Knowledge of Miracles' , PhD Thesis, Mohamed Khider University, Biskra, Algeria. [in Arabic]

Bougarra, N. (2009). *Allissaniat, Itijahateha Al Assassia Wa Kadayaha Errahina* 'Linguistics, its Principal Trends and its Contemporary Issues'. Jordan: Alam Elkitab Alhadith. [in Arabic]

Dalkhush, J.H. (2008). *Athunaiat Almutaghayira Fi Dalail Aliajaz* 'Variable Binaries in the Signs of Miracles'. Jordan: Dar Dajla. [in Arabic]

Gharib, A.A. (1997). *Dirassat Fi Albalagha Alarabia* ' Studies in Arabic Rhetoric'. Benghzi, Libya: Manshurat Karyunes. [in Arabic]

John, A. translated: Kanini,A .(1991). *Nadhariat Afaal Alkalam Al Amma Kayfa Tunjizu Alashyaa Bil Kalimat* ' General Speech Acts Theory: How to Do Things With Words'. Morocco: Afrikia Ashark. [in Arabic]

Sahrawi,M.(2008). *AtadawuliaInd Ulamau Alarab*' Pragmatics from the Perspective of Arab Scientists'. Algeria: Dar Attanwir Li Annashr Wa Attawzia. [in Arabic]

Salah, I.A. (1993*). Attahlil Al LughawiInda Madrassat Oxford* 'The Linguistic Analysis of Oxford School'. Lebanon: Dar Attanwir Li Attawzia Wa Annashr. [in Arabic]

Sibawaih. (1988). *Alkitab* 'The Book'. 3rd edition. Cairo: Maktabet Alkhanji. [in Arabic]

Wahabi, A. (2014). *Alkuwa Alinjazia Li Afaal Alkalam Fi Nadhariet AnnudhumInda Aljurjani* 'The Achievement Force of Speech Acts in Aljurjani's. Theory of Speech Writing'. In: M. Meshbal (ed.) Albalagha Wa Alkhitab. Beirut: Manshurat Dhifaf. Algeria: Manshurat Alikhtilaf. [in Arabic]

Wahabi, A. (2014). *Alkuwa Alinjazia Li Afaal Alkalam Fi Nadhariet AnnudhumInda Aljurjani* 'The Achievement Force of Speech Acts in Aljurjani's. Theory of Speech Writing'. In: M. Meshbal (ed.) Albalagha Wa Alkhitab. Beirut: Manshurat Dhifaf. Algeria: Manshurat Alikhtilaf. [in Arabic]